اي في بداية المرحلة الثانية · وتعميق ارتباطها بالاحتكارات العالمية ، اي بالامبريالية · وانفصال هذه الفئات من البرجوازية عن حركة التحرر الوطني فيالمرحلة الراهنة لم يغير من طبيعة الحركة ، اي من تركيبها الطبقي ومن محتواها · الا انه فتح امامها ، من الناحية الموضوعية ، آفاقا فعلية للتحول النوعي على طريق الاشتراكية · وفي الواقع فقد تنوعت نماذج هذه الحركة ، في كلا مرحلتيها ، في العديد من بلدان ومناطق العالم · ويمكن التوقف عند اربعة نماذج منها :

النموذج الاول ، هو الذي تصدت فيه الطبقة العاملة للقيادة ، منذ البدء · في هذا النموذج ادى انتصار الحركة في نضالها من اجل الاستقلال الى وضع برنامج انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية ، والانتقال الى الاشتراكية ، كمهمة للتحقيق ·

النموذج الثاني ، هو الذي لم تتمكن فيه الطبقة العاملة ، لاسباب موضوعية وذاتية من اتخاذ الموقع الذي يعود لها في القيادة · الامر الذي دفع فئات من البرجوازية الصغيرة الى التصدي لقيادة الحركة · في هذا النموذج ادى تفاقم الصراع وتعقد العملية الثورية الى تحول في الموقع الطبقي لهذه العناصر الثورية من البرجوازية الصغيرة ، وسط عملية صراع وتمايز ، بانتقالها الى تبني ايديولوجية الطبقة العاملة ، والسير بحركة التحرر الوطني على طريق الاشتراكية ·

النموذج الثالث ، هو الذي لم تحسم فيه عملية الصراع والتمايز بين عناصر البرجوازية الصغيرة في السلطة باتجاه ثوري ديمقراطي وظلت قيادة حركة التحرر في يد العناصر المتأرجحة التي لم تتخل عن ايديولوجية البرجوازية · في هذا النموذج لم تستطع حركة التحرر الوطني ان تحقق انتقالة نوعية · بل انها لم تتمكن في حالات كثيرة ،من المحافظة على المكاسب التي حققتها · الا انها لم تخلق الادوات لذلك وحسب ، بل ان انجازاتها التقدمية لم تستند الى تدابير جذرية تعطيها طابع الثبات والاستمرارية · ولذلك فان الحركة ظلت تراوح ، من حيث الاساس ، في مكانها ، اي دون ان تحدث اي تغيير جوهري في علاقات الانتاج الرأسمالية في الداخل ، وفي التبعية للسوق الرأسمالية العالمية · ويعود ذلك في الجوهر الى ان البرنامج الذي طرحته ، والذي تتشابك فيه مهمات التحرر الوطني بمهمات التحرر الاقتصادي والاجتماعي قد أصطدم بالطبيعة والموقف الطبقيين البرجوازيين للسلطة · وبدلا من ان تؤدي التحولات الاقتصادية الاجتماعية الى تغيير في البنية الاجتماعية باتجاه خلق الظروف الموضوعية في انجاز البرنامج المطروح ، وانعكاس ذلك على التغيير في طبيعة السلطة ، حصلت عملية عكسية · فان طبيعة السلطة التي لم يجر عليها اي تغيير في الجوهر جعلت من هذه التحولات الاقتصادية الاجتماعية ، برغم